الألفاظ المدرجة في متون الأحاديث النبوية
دراسة تطبيقية على كتب العلل
وتراجم الرواة الضعفاء

إعداد: محمد أبو زيد عبد الحميد أبو زيد
باحث دكتوراه بقسم الشريعة الإسلامية
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

اعتنى علماء الحديث بمتون الأحاديث النبوية اعتناء عظيمًا، وحرصوا على تنقيتها من الألفاظ الدخيلة عليها، وكان من مظاهر هذا الاعتناء تمييزهم للألفاظ المدرجة التي زادها الرواة في المتون؛ حيث أرسوا قواعد يُعرف بها هذا الأمر، منها: أن يستحيل إضافة الزيادة إلى النبي –صلى الله عليه وسلم، أو أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة منه –صلى الله عليه وسلم، أو أن تأتي رواية مميّزة لهذه الزيادة فاصلة لها عن كلام النبي –صلى الله عليه وسلم، أو أن تأتي رواية ليس فيها هذه الزيادة، مع قرائن أخرى تؤيد ذلك.

وقد عمد البحث إلى دراسة ثلاثة نماذج لأحاديث نقدها المحدثون بأن فيها ألفاظًا مدرجة، من خلال كتب العلل وتراجم الرواة الضعفاء؛ وذلك لبيان كيفية نقد المحدثين لها، والطرق التي يسلكونها للوصول إلى تمييز الإدراج.

الكلمات الدالة: اللفظ، المتن، النقد، المدرج.

Abstract:

The hadith scholars took great care in the texts of the Prophetic hadiths and were keen to purify them from the extraneous words, and one of the manifestations of this care was their distinction of the listed words that the narrators added in the texts, where they laid rules by which this matter is known, including that it is impossible to add the addition to the Prophet, peace be upon him, or for the companion to declare That he did not hear that sentence from the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, or that a distinct narration for this addition came, separating it from the words of the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, or that there was a narration that did not contain this addition with other evidence supporting that. That it contains words listed through the books of ills and the translations of the weak narrators, in order to show how the modernists criticize them and the methods they use to reach the distinction of listing.

Key words: the pronunciation - the text - the inserted - the criticism.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن أهل الحديث قد أَوْلَوا متون الحديث النبوي عناية عظيمة، وحرصوا على تنقيتها مما وقع في ألفاظها من خلل، أو تغيير، أو زيادة.

وقد نقدوا كثيرًا من الألفاظ التي وجدوا فيها شيئًا من ذلك، وكان نقدهم مفرَّقًا في كثير من الكتب، مثل كتب متون الأحاديث، وكتب العلل، وكتب الجرح والتعديل، وكتب التخريج، وكتب شروح الأحاديث، وغيرها.

وكان عدد من هذه الألفاظ قد نقده الحفاظ بأنه مدرج من بعض الرواة في المتون النبوية، فأردتُ أن أدرس ظاهرة الإدراج في المتون النبوية من خلال كتب العلل وتراجم الرواة الضعفاء في بحث بعنوان: «الألفاظ المدرجة في متون

الأحاديث النبوية: دراسة تطبيقية على كتب العلل وتراجم الرواة الضعفاء»، والله الموفق.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- إبراز اهتمام المحدثين بنقد الألفاظ الدخيلة على متون الأحاديث النبوية.

٢- بيان الألفاظ التي نقدها الحفاظ في المتون بأنها مدرجة، وهل وُوفِقوا في ذلك أو خُولفوا؟ وتحرير القول في ذلك.

٣- تنقية متون السنة النبوية من الألفاظ الدخيلة عليها.

الدراسات السابقة:

لم أجد أحدًا بحث في هذا الموضوع حسب علمي، ولكني وجدت بعض أهل العلم قديمًا وحديثًا قد تعرَّضوا لموضوعات أخرى ذات صلة بهذا الموضوع، منها:

١- الفصل للوصل المدرج في النقل، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.

٢- المدرج إلى المدرج، تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.

٣- الألفاظ الشاذة والمدرجة المنثورة داخل المتون الصحيحة المشهورة، تأليف محمد بن مرعي الشباسي.

منهج البحث:

منهجي في البحث منهج وصفي، وتحليلي، واستنباطي، ونقدي، ومقارن.

الإجراءات التنفيذية:

تتلخص في النقاط التالية:

١- التأصيل النظري لظاهرة الإدراج.

٢- استخراج أمثلةً للألفاظ المدرجة من كتب العلل وتراجم الرواة الضعفاء.

٣- جمع أقوال النقاد على هذه الألفاظ من كتب التخريج، والشروح، وغيرها، قدر الاستطاعة، ومقارنة بعضها ببعض، والترجيح بينها عند الاختلاف.

٤- تخريج الأحاديث، ودراستها بما يفي بمقصود البحث.

٥- التعريف بالرواة والأعلام، وسأُترجم لمن أحتاج إليه في الدراسة، وسأُغفل مَن لا أحتاج إليه ممن هو مشهور، أو ذُكِر عَرَضًا؛ وذلك لكثرتهم، وعدم جدوى الترجمة لكل عَلَم يَرِد، ما لم يكن يخدم البحث خدمة واضحة.

٦- استخلاص الحكم النهائي على اللفظة التي وُصفت بالإدراج.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: تعريف المدرج وأقسامه.

المبحث الثاني: أسباب الإدراج وكيفية تمييزه وحكمه.

المبحث الثالث: دراسة الألفاظ المدرجة في المتون.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

تعريف المدرج وأقسامه

أولًا: تعريف المُدْرَج:

المُدْرَج في اللغة:

هو اسم مفعول من «أدرج»، يقال: «أَدرج الميِّتَ في الكفن والقبر». أي: أَدْخَلَه. ويقال أيضًا: «أدرجتُ الثوبَ والكتابَ»: إذا طَوَيْتُه[(١)].

المُدْرَج في الاصطلاح:

هو الحديث الذي في سنده أو متنه زيادة ليست منه، وإنما هي من أحد الرواة[(٢)].

ثانيًا: أقسام المُدْرَج:

ينقسم المدرج إلى قسمين رئيسين: **الأول:** مدرج المتن. **والثاني:** مدرج الإسناد.

أولًا: مدرج المتن:

هو أن يذكر الصحابي، أو مَن بعده كلامًا من عند نفسه عند روايته للحديث، فيرويه مَن بعده موصولًا، غيرَ فاصلٍ بينهما بذكر قائله؛ فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهَّم أن الجميع عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم[(٣)].

---

(١) ينظر: «المصباح المنير» للفيومي (١/ ١٩١ – مادة: د ر ج)، و«تاج العروس» للزبيدي (٥/ ٥٥٥، ٥٦٣ – مادة: د ر ج)، و«شرح ألفية السيوطي» للشيخ محيي الدين عبد الحميد (١/ ٣٨٦).

(٢) ينظر: «التذكرة في علوم الحديث» لابن الملقن (ص: ١٨)، و«شرح ألفية السيوطي» للأثيوبي (١/ ٢٧٣)، و«علوم الحديث ومصطلحه» للدكتور صبحي الصالح (ص: ٢٤٤)، و«منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها» للدكتور أبي بكر كافي (ص: ٣٣١).

(٣) ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٧٤).

ويُعرف هذا النوع من المدرج عند طائفة من الأصوليين والفقهاء بـ «تدليس المتن».

قال أبو منصور عبد القاهر البغدادي: «التدليس في المتن هو الذي يسميه أصحاب الحديث بالمدرج، وهو أن يُدرِج في كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- كلام غيره، فيظن السامع أن الجميع من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم، فلا حجة فيما هذا سبيله»[(١)].

وهو على ثلاث مراتب:

أحدها: أن يكون ذلك في أول المتن، وهو نادر جدًّا.

ومثاله: ما رواه بعض الرواة من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم: «**أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**»[(٢)]. فقوله: «**أسبغوا الوضوء**» من كلام أبي هريرة، أدرجه بعض الرواة في الخبر المرفوع، يدل على الإدراج ما رواه البخاري بإسناده عن أبي هريرة أنه قال: أسبغوا الوضوء؛ فإن أبا القاسم -صلى الله عليه وسلم- قال: «**ويل للأعقاب من النار**»[(٣)].

قال الحافظ ابن حجر: «على أن قوله: «**أسبغوا الوضوء**» قد ثبت من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- من حديث عبد الله بن عمرو في «الصحيح»[(٤)]»[(٥)].

ثانيها: أن يكون في آخره، وهو الأكثر.

---

(١) نقله عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ٢٠٤). وينظر: «فتح المغيث» (١/ ٢٤٣)، و«شرح الكوكب المنير» لابن النجار الحنبلي (٢/ ٤٤١).

(٢) أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ١٥٨)، ولم أجده بهذا السياق عند غيره.

(٣) «صحيح البخاري» كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب (١/ ٤٤ رقم ١٦٥).

(٤) «صحيح مسلم» كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما (١/ ٢١٤ رقم ٢٤١) بلفظ: «**ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء**».

(٥) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٨٢٤).

ومثاله: حديث عدِّ الأسماء الحسنى، فيما رواه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم، عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة – رضي الله عنه، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: «**إن لله – تعالى– تسعة وتسعين اسمًا، من أحصاها دخل الجنة، هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن، الرحيم، الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر** ...»، ثم ساق بقية الأسماء(١).

فإن الحديث في «الصحيح» من طريق شُعيب عن أبي الزِّناد، دون ذكر الأسماء(٢)، فأما سياق الأسماء فإنه مدرج في الخبر من كلام الوليد بن مسلم.

يقول الحافظ ابن كثير: «الذي عوَّل عليه جماعةٌ من الحُفَّاظ أنَّ سردَ الأسماء في هذا الحديث مُدرج فيه، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك ابن محمد الصنعاني، عن زُهير بن محمد: أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك، أي: أنهم جمعوها من القرآن»(٣).

ثالثها: أن يكون في الوسط، وهو قليل.

ومثاله: ما رواه الدارقطني من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بُسْرة بنت صفوان مرفوعًا: «**من مسَّ ذكره أو أُنثَيَيه أو رُفْغَيه فليتوضَّأْ**».

قال الدارقطني: «كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام، ووهِمَ في ذِكر الأُنثيين والرُّفغ، وإدراجِه ذلك في حديث بُسْرة عن النبي –صلى الله عليه وسلم،

---

(١) «سنن الترمذي» أبواب الدعوات (٥/ ٥٣٠ رقم ٣٥٠٧)، وقال: «غريب».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا (٩/ ١١٨ رقم ٧٣٩٢).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥١٥).

والمحفوظ أنَّ ذلك من قول عروة غير مرفوع، كذلك رواه الثقات عن هشام، منهم: أيوب السختياني، وحماد بن زيد، وغيرهما» [١].

ثانيًا: مدرج الإسناد:

هو على خمسة أقسام:

أولها: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرفًا منه؛ فإنه عنده بإسناد ثانٍ، فيُدرجه من رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول.

مثاله: حديث ابن عُيينة، وزائدة بن قُدامة، عن عاصم بن كُلَيب، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر، في صفة صلاة رسول الله –صلى الله عليه وسلم، وفي آخره: «**أنه جاء في الشتاء، فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب**»[٢].

والصواب رواية من روى عن عاصم بن كُليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفَصَل ذِكْرَ رَفْع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حُجْر[٣].

ثانيها: أن يُدرج في متن حديثٍ بعضَ متن حديث آخر مخالف للأول في الإسناد.

مثاله: رواية سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: «**لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا** ...» الحديث.

فقوله: «**لا تنافسوا**» أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر، رواه مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فيه: «**لا تجسَّسوا، ولا تحسَّسوا، ولا**

---

(١) «سنن الدارقطني» كتاب الطهارة، باب ما رُوي في لمس القُبل والدُّبر والذَّكر والحُكم في ذلك (١/ ٢٦٩). وستأتي دراسة هذا الحديث.

(٢) أخرجه أحمد (٣١/ ١٦٠ رقم ١٨٨٧٠)، والبخاري في «رفع اليدين» (ص: ٢٧ رقم ٣٠).

(٣) أخرجه أحمد (٣١/ ١٦٨ رقم ١٨٨٧٦). وينظر: «الفصل للوصل» (١/ ٤٢٥ وما بعدها).

تنافسوا، ولا تحاسدوا»[1].

ثالثها: أن يروي الراوي حديثًا عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف، بل يُدرج روايتهم على الاتفاق.

مثاله: رواية عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدي، عن الثوري، عن منصور والأعمش وواصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود: «قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ ...» الحديث[2].

وواصل إنما رواه عن أبي وائل، عن عبدالله، من غير ذِكْر عمرو بن شرحبيل بينهما[3].

رابعها: أن يكون المتن عند الراوي إلا طرفًا منه؛ فإنه لم يسمعه من شيخه فيه، وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه، فيُدرجه بعض الرواة عنه بلا تفصيل، وهذا مما يشترك فيه الإدراج والتدليس.

مثاله: حديث إسماعيل بن جعفر، عن حُميد، عن أنس –رضي الله عنه– في قصة العُرَنِيِّين، وأن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال لهم: «**لو خرجتم إلى إبلنا فشربتم من ألبانها وأبوالها**»[4].

لفظة: «**وأبوالها**» إنما سمعها حُميد من قتادة، عن أنس –رضي الله عنه، بيَّنه يزيد بن هارون، ومحمد بن أبي عدي، ومروان بن معاوية، وآخرون، كلهم

---

(١) ينظر: «الفصل للوصل» (٢/ ٧٣٩ وما بعدها).

(٢) أخرجه أحمد (٧/ ٢٠٠ رقم ٤١٣١) من طريق ابن مهدي به.

(٣) أخرجه أحمد (٧/ ٢٠٢ رقم ٤١٣٢) من طريق شعبة عن واصل به. وينظر: «الفصل للوصل» (٢/ ٨١٩ وما بعدها).

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الحدود، باب قطع الطريق (١٠/ ٣٢٢ رقم ٤٤٧١ – ترتيب ابن بلبان) من طريق إسماعيل بن جعفر، به.

يقول فيه: عن حُميد، عن أنس: «**فشربتم من ألبانها**». قال حُميد: قال قتادة، عن أنس –رضي الله عنه: «**وأبوالها**»[١].

خامسها: أن لا يذكر المحدِّث متن الحديث، بل يسوق إسناده فقط، ثم يقطعه قاطع، فيذكر كلامًا، فيظن بعضُ مَن سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد.

ومثاله: أن ثابت بن موسى الزاهد[٢] دخل على شَريك بن عبد الله القاضي، والمستملي بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت ابن موسى قال: «**مَن كثُرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار**»، وإنما أراد ثابتًا لزهده وورعه، فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعًا بهذا الإسناد، فكان ثابت يحدِّث به عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي –صلى الله عليه وسلم[٣].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٠/ ٣٨٧ رقم ١٣١٢٨، ١٣١٢٩) من طريق يزيد بن هارون وابن أبي عدي به. وينظر: «الفصل للوصل» (٢/ ٦١١ وما بعدها).

(٢) هو ثابت بن موسى بن عبد الرحمن بن سلمة الضبي أبو يزيد الكوفي الضرير العابد، قال الذهبي: واهٍ. وقال ابن حجر: ضعيف الحديث، مات سنة تسع وعشرين ومائتين. «الكاشف» (١/ ٢٨٣ رقم ٦٩٩)، و«تقريب التهذيب» (ص: ١٣٣ رقم ٨٣١).

(٣) وقد رواه ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام الليل (١/ ٤٢٢ رقم ١٣٣٣) من طريق ثابت بن موسى بالإسناد المذكور مرفوعًا. وينظر: «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٣١٦)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٨٣٥).

المبحث الثاني
أسباب الإدراج وكيفية تمييزه وحكمه

أولًا: الأسباب التي تحمل الراوي على الإدراج في الحديث:

أما الإدراج في أول الحديث فسببه: أن الراوي يقول كلامًا، ويذهب مذهبًا يريد أن يعضده بالحديث، فيأتي بكلامه ثم يأتي بدليله، وهو الحديث، بلا فاصل بينهما، فيتوهَّم السامع أن الكلَّ حديث، فيرويه على هذا الوهم.

وأما الإدراج في وسط الحديث وآخره، فله سببان:

الأول: أن يستنبط الراوي حُكمًا من الأحكام، فيذكر استنباطه في أثناء روايته الحديث، أو بعد فراغه منه، فيتوهَّم السامع أن ذلك كله من الحديث، فيرويه على هذا.

والثاني: أن يقصد إلى تفسير بعض الألفاظ الغريبة، ونحو ذلك في أثناء الحديث، أو بعد الفراغ منه[١].

وممن كان يفعل ذلك الإمام الزهري؛ فقد كان رحمه الله يحدِّث بالحديث، ثم يقول على إثره كلامًا، ولا يفصل، فيأتي من لا يضبط، فيجعل كلامه من الحديث، وكان موسى بن عقبة [٢] يطلب من الزهري في بعض الحديث أن يفصل كلامه من كلام غيره [٣].

---

(١) ينظر: «النكت الوفية بما في شرح الألفية» (١/ ٥٣٦)، و«شرح ألفية السيوطي» للشيخ محيي الدين عبد الحميد (١/ ٣٩٠).

(٢) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش، قال الذهبي: ثقة مُفتٍ. وقال ابن حجر: ثقة، فقيه، إمام في المغازي، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، وقيل: بعد ذلك، روى له الجماعة. «الكاشف» (٢/ ٣٠٦ رقم ٥٧١٧)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٥٥٢ رقم ٦٩٩٢).

(٣) ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٤/ ٤٦٢ رقم ١٥٦٦)، و«الفصل للوصل» (١/٣٣٠).

وكذلك إبراهيم بن طهمان[١]؛ فإنه قد كان يصل كلامه بالحديث، فلا يميّزه المستمع[٢].

وكذلك وكيع بن الجراح؛ فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «كان وكيع يقول في الحديث: يعني كذا وكذا، وربما طرح «يعني»، وذكر التفسير في الحديث»[٣].

ثانيًا: كيفية تمييز الإدراج:

يُعرف الإدراج في المتن بعدة أمور، منها:

١- أن يستحيل إضافة الزيادة إليه -صلى الله عليه وسلم.

مثل حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «**للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك**»[٤].

فقوله: «**والذي نفسي بيده**» إلى آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي -صلى الله عليه وسلم؛ إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكًا، وأيضًا فلم يكن له -صلى الله عليه وسلم- أم يبرُّها، بل هذا من قول أبي هريرة -رضي الله عنه، أُدرِج في المتن.

---

(١) هو إبراهيم بن طهمان الخراساني، قال الذهبي: من أئمة الإسلام، وفيه إرجاء. وقال ابن حجر: ثقة يُغرِب، وتُكُلِّم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه، مات سنة ثمان وستين ومائة، روى له الجماعة. «الكاشف» (١/ ٢١٤ رقم ١٤٨)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٩٠ رقم ١٨٩).

(٢) ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١/ ٦٤٨ رقم ١٧٠).

(٣) ينظر: «الأوسط» لابن المنذر (٣/ ١٤٩)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٨٢٩/٢).

(٤) أخرجه البخاري هكذا من غير تمييز للإدراج، كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه، ونصح سيده، (٣/ ١٤٩ رقم ٢٥٤٨).

وقد جاء مميَّزًا عند الإمام مسلم[١]، حيث ساق الحديث إلى قوله: «**أجران**» فقال فيه: «والذي نفس أبي هريرة بيده ...» إلى آخره.

٢- أن يُصرِّح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي -صلى الله عليه وسلم.

مثل: حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «**من مات وهو لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات وهو يشرك بالله شيئًا دخل النار**»، هكذا رواه بعض الرواة، وأخطأ فيه، وقد جاءت رواية أخرى للحديث يصرِّح فيها ابن مسعود بأنه لم يسمع إحدي الجملتين منه -صلى الله عليه وسلم، وهي قوله: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «**من جعل لله -عز وجل- ندًّا دخل النار**»، وأخرى أقولها، ولم أسمعها منه -صلى الله عليه وسلم: «**من مات لا يجعل لله ندًّا دخل الجنة**»[٢].

٣- أن تأتي رواية مميّزة لهذه الزيادة، وفاصلة لها عن الكلام المرفوع.

مثل: حديث مالك، عن حميد، عن أنس، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الثمار حتى تزهى، قيل: وما تزهى؟ قال: حتى تحمرَّ، قال -صلى الله عليه وسلم: «**أرأيتَ إنْ منع اللهُ الثمرةَ بمَ يأخذ أحدُكم مال أخيه**»[٣].

وقد خالف مالكًا جماعةٌ، منهم: إسماعيل بن جعفر[١]، ويزيد بن هارون[٢]، فميَّزوا قول أنس من قول النبي -صلى الله عليه وسلم، فساقوا الحديث المرفوع، ثم قالوا: قال أنس: أرأيتَ إنْ منع اللهُ الثمرة.

---

(١) «صحيح مسلم» كتاب الأيمان، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله (٣/ ١٢٨٤ رقم ١٦٦٥).

(٢) ينظر: «الفصل للوصل» (١/ ٢١٧ وما بعدها).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، ثم أصابته عاهة فهو من البائع (٣/ ٧٧ رقم ٢١٩٨)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح (٣/ ١١٩٠ رقم ١٥٥٥).

ويكون الصواب في الغالب مع مَن ميَّز الإدراج، ولذلك يقول الحاكم: «فقد ظهر لمن رُزق الفهم أنَّ الذي ميَّز كلامَ الصحابي من كلام النبي –صلى الله عليه وسلم، فقد أتى بالزيادة الظاهرة، والزيادة من الثقة مقبولة»(٣).

٤- أن تأتي رواية ليس فيها الزيادة.

وذلك مثل الحديث السابق؛ فقد رواه جماعة من الرواة دون الزيادة، مقتصرين على المرفوع فقط.

٥- أن ينصَّ أحد الحفاظ النقاد على الإدراج، مع قرينة تؤيد ذلك.

مثل: حديث إبراهيم بن طهمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم : «**إذا استيقظ أحدُكم من منامه فليغسل كفَّيه ثلاثَ مرات قبل أن يجعلها في الإناء؛ فإنه لا يدري أين باتت يدُه، ثم ليغترف بيمينه من إنائه، ثم ليصبَّ على شماله، فليغسل مقعدتَه**».

قال الإمام أبو حاتم الرازي: «ينبغي أن يكون: «**ثم ليغترف بيمينه** ... » إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان؛ فإنه قد كان يصل كلامَه بالحديث، فلا يميِّزه المستمع»(٤).

---

(١) «أحاديث إسماعيل بن جعفر» (ص: ١٧٧ رقم ٦٨)، ورواها عنه البخاري، كتاب البيوع، باب بيع المخاضرة (٣/ ٧٨ رقم ٢٢٠٨)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح (٣/ ١١٩٠ رقم ١٥٥٥).

(٢) أخرج روايته الخطيب في «الفصل للوصل» (١/ ١٢٤).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٤٠) بتصرف يسير.

(٤) «علل الحديث» (١/ ٦٤٧ رقم ١٧٠). وستأتي دراسة هذا الحديث. وينظر كيفية تمييز الإدراج في «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٨١٢)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٤٨٥)، و«شرح ألفية السيوطي» للشيخ محيي الدين عبد الحميد (١/ ٣٩١).

ثالثًا: حكم الإدراج:

ما وقع من الإدراج عن خطأ أو سهو فهو غير قادح في ذِمَّة المُدرِج ودينه، فإن كثر الخطأ منه قَدح في ضبطه وإتقانه.

وإن كان عن عمد فإنه حينئذ يكون حرامًا؛ لِمَا يتضمن من التلبيس والتدليس، ومن عزو القول إلى غير قائله، إلا أن يكون الإدراج لتفسير شيء في الحديث، ففيه بعض التسامح، وهو غير قادح، والأولى أن ينص الراوي على بيانه[1].

(١) ينظر: «تدريب الراوي» (١/ ٣٢٢)، و«شرح ألفية السيوطي» للشيح محيي الدين عبد الحميد (١/ ٣٩٧).

المبحث الثالث

دراسة الألفاظ المدرجة في المتون

سأدرس في هذا المبحث نماذج لأحاديثَ قد انتقدها الحفاظ بأن فيها ألفاظًا مدرجة، من خلال كتب العلل وتراجم الرواة الضعفاء.

الحديث الأول:

قال الإمام الدارقطني في أثناء كلامه على علل حديث هشام بن عُروة[١]، عن أبيه[٢]، عن بُسْرة[٣] مرفوعًا: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيتَوضَّأْ**»[٤].

قال: «وقال عبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن دينار الطَّاحي في هذا الحديث: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، أو أُنْثَيَيْه**[٥]، **أو رُفْغَيه**[٦]؛ **فَلْيتَوضَّأْ**»، وكذلك قال أبو حُميد المِصِّيصي، عن حجَّاج، عن ابن جُريج، عن هشام.

وكلُّ مَن قال هذا عن هشام وَهِمَ في رفعه إلى النبي –صلى الله عليه وسلم؛ لأن المحفوظ عن هشام ما قال أيوب السختياني، ومالك بن أنس، ومَن تابعهما،

---

(١) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، قال الذهبي: أحد الأعلام، قال أبو حاتم: ثقة، إمام في الحديث. وقال ابن حجر: ثقة، فقيه، ربما دلَّس، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة، روى له الجماعة. «الكاشف» (٣٣٧/٢ رقم ٥٩٧٢)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٥٧٣ رقم ٧٣٠٢).

(٢) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي المدني، قال ابن حجر: ثقة، فقيه مشهور، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح، روى له الجماعة. «الكاشف» (٢/ ١٨ رقم ٣٧٧٥)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٣٨٩ رقم ٤٥٦١).

(٣) بُسْرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية، صحابية، لها سابقة وهجرة، عاشت إلى خلافة معاوية. «أسد الغابة» (٦/ ٤٠)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٧٤٤ رقم ٨٥٤٤).

(٤) أخرجه الترمذي، أبواب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (١/ ١٢٦ رقم ٨٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وأخرجه النسائي، كتاب الغسل والتيمم، باب الوضوء من مس الذكر (٢١٦/١ رقم ٤٤٧). وقال: «هشام بن عروة لم يسمع من أبيه هذا الحديث، والله أعلم».

(٥) الأنثيان: الخصيتان. «تاج العروس» (٥/ ١٥٨ – مادة: أ ن ث).

(٦) الرُّفْغ: أصول المغابن، كالآباط، والحوالب، والفخذين، وغيرها من مطاوي الأعضاء، وما يجتمع فيه من الوسخ والعَرَق. «النهاية» (٢/ ٢٤٤– مادة: ر ف غ).

أنَّ ذِكرَ الأُنْثَيَيْن والرُّفْغ من قول عُروة، غير مرفوع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم، ولا إلى بُسْرة»[١].

* بيَّن الإمام الدارقطني أنَّ زيادة «**أُنْثَيَيْه أو رُفْغَيه**» مُدرجة في حديث: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيتَوضَّأْ**»، وأنَّ ثلاثةً من الرواة قد روَوا الحديث عن هشام بن عروة فأدرجوها فيه، وهم:

١- عبد الحميد بن جعفر، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم[٢]، والطبراني[٣]، والدارقطني[٤].

قال الدارقطني في «السنن»: «كذا رواه عبد الحميد بن جعفر، عن هشام، ووَهِم في ذكر الأُنْثَيَين والرُّفغ، وإدراجه ذلك في حديث بُسْرة، عن النبي –صلى الله عليه وسلم، والمحفوظ أنَّ ذلك من قول عروة غير مرفوع، كذلك رواه الثقات عن هشام، منهم أيوب السختياني، وحماد بن زيد ، وغيرهما[٥]»[٦].

وعبد الحميد بن جعفر قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق، رُمي بالقدر، وربما وَهِم»[٧].

٢- محمد بن دينار الطَّاحي، وروايته أخرجها الطبراني[٨]، ولفظها: «**مَنْ مَسَّ رُفْغَه، أو أُنْثَيَيْه، أو ذَكَرَه؛ فلا يُصَلي حتى يتوضَّأ**».

---

(١) «العلل» (١٥/ ٣١٤).

(٢) «الآحاد والمثاني» (٦/ ٤٢ رقم ٣٢٣٥).

(٣) «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٠٠ رقم ٥١١)، و«المعجم الأوسط» (٢/ ١٢٤ رقم ١٤٥٧).

(٤) «سنن الدارقطني» كتاب الطهارة، باب ما رُوي في لمس القُبُل والدُّبُر والذَّكر، والحُكم في ذلك، (١/ ٢٦٩ رقم ٥٣٦).

(٥) ستأتي روايتهم بعد قليل.

(٦) المصدر السابق.

(٧) «تقريب التهذيب» (ص: ٣٣٣ رقم ٣٧٥٦).

(٨) «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٠٢ رقم ٥١٦).

ومحمد بن دينار الطَّاحي قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق، سيِّئ الحفظ، ورُمي بالقدر، وتغيَّر قبل موته»[١].

٣- أبو حُميد المِصِّيصي، عن حجَّاج[٢]، عن ابن جُريج، عن هشام، وأخرج هذه الرواية الدارقطني[٣]، ومن طريقه الخطيب البغدادي[٤].

وأبو حُميد المِصِّيصي هو عبد الله بن محمد بن تميم، قال فيه الحافظ: «ثقة»[٥].

ثم قال الدارقطني: «وكلُّ مَن قال هذا عن هشام وَهِمَ في رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم؛ لأن المحفوظ عن هشام ما قال أيوب السختياني، ومالك بن أنس، ومَن تابعهما، أنَّ ذِكرَ الأُنْثَيَيْن والرُّفْغ من قول عُروة غير مرفوع».

ورواية أيوب التي صرَّحت بأنَّ هذه اللفظة من كلام عروة، أخرجها الدارقطني[٦]، والخطيب[٧]، عن أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بُسْرة بنت صفوان، أنها سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيتَوضَّأْ**». قال: وكان عروة يقول: إذا مَسَّ رُفْغَيْه، أو أُنْثَيَيْه، أو ذَكَرَهُ؛ فَلْيتَوضَّأْ.

---

(١) «تقريب التهذيب» (ص: ٤٧٧ رقم ٥٨٧٠).

(٢) هو حجاج بن محمد المِصِّيصي الأعور، قال ابن حجر: ثقة، ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، مات ببغداد سنة ست ومائتين، روى له الجماعة. «الكاشف» (١/ ٣١٣ رقم ٩٤٢)، و«تقريب التهذيب» (ص: ١٥٣ رقم ١١٣٥).

(٣) «السنن» كتاب الطهارة، باب ما رُوي في لمس القُبُل والدُّبُر والذَّكَر، والحُكم في ذلك (١/ ٢٧٠ رقم ٥٣٩)، و«العلل» (١٥/ ٣٣٢).

(٤) «الفصل للوصل» (١/ ٣٤٥).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص: ٣٢٠ رقم ٣٥٨٠).

(٦) «السنن» كتاب الطهارة، باب ما رُوي في لمس القُبُل والدُّبُر والذَّكَر، والحُكم في ذلك (١/ ٢٧٠ رقم ٥٣٧)، و«العلل» (١٥/ ٣٢٨).

(٧) «الفصل للوصل» (١/ ٣٤٧).

وأما رواية الإمام مالك فلم أجدها[١].

وتابعهما حماد بن زيد، فرواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان عند مروان بن الحكم، فسئل عن مس الذَّكَر، فلم ير به بأسًا، فقال عروة: إنَّ بُسْرة بنت صفوان حدثتني أنَّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: «**إذا أَفْضَى أحدُكم إلى ذَكَرِه فلا يُصَلِّ حتى يتوضَّأَ**»، فبعث مروان حَرَسيًّا إلى بُسْرة، فرجع الرسول، وقال: نعم. قال هشام: كان أبي يقول: إذا مَسَّ أحدُكم رُفْغَيْه، أو أُنْثَيَيْه، أو فَرْجَه، فلا يُصَلِّ حتى يتوضَّأَ.

وأخرجه الطبراني[٢]، والدارقطني[٣]، والحاكم[٤]، والخطيب[٥].

ولا شكَّ أنَّ هؤلاء أئمةٌ حفاظٌ، وهم أوثق وأجل ممَّن أدرجوا هذه اللفظةَ في الحديث المرفوع.

ومما يدل على إدراج هذه اللفظة أنه قد ورد الحديثُ بدونها، فقد رواه يحيى ابن سعيد القطان، عن هشام بن عروة به، مقتصرًا على الحديث المرفوع، وروايته

---

(١) وقد روى الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١٥٣ رقم ٤٨٠) من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: حدثنا أبو علقمة الفروي، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بُسْرة بنت صفوان، قالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ مَسَّ فَرْجَه فقد وجب عليه الوضوء**». ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا أبو علقمة، تفرد به إبراهيم بن المنذر». وإبراهيم بن المنذر الحزامي، صدوق تكلَّم فيه أحمد لأجل القرآن. «تقريب التهذيب» (ص: ٩٤ رقم ٢٥٣). وأبو علقمة الفروي هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة، وهو صدوق. «تقريب التهذيب» (ص: ٣٢١ رقم ٣٥٨٧).

(٢) «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٩٩ رقم ٥٠٧).

(٣) «العلل» (١٥/ ٣٣٢).

(٤) «المستدرك» كتاب الطهارة (١/ ٢٢٩ رقم ٤٧٢).

(٥) «الفصل للوصل» (١/ ٣٤٦).

أخرجها الترمذي[١]، والنسائي[٢].

وقد ذهب إلى أنَّ هذه اللفظةَ مُدرجةٌ البيهقيُّ -أيضًا، فقال بعد أنْ أورد الرواية المفصَّلة: «وروي ذلك عن هشام بن عروة من وجه آخر مدرجًا في الحديث، وهو وهم، والصواب أنَّه مِن قول عروة»[٣].

وكذلك الخطيب البغدادي، حيث قال: «وذكر الأُنْثَيَيْن والرُّفْغَين ليس من كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من قول عروة بن الزبير، فأدرجه الراوي في متن الحديث، وقد بيَّن ذلك حماد بن زيد، وأيوب السختياني في روايتهما عن هشام» [٤].

لكن ذهب بعضُ أهل العلم إلى أنَّ هذه اللفظةَ غيرُ مدرجة، منهم الإمام ابن دقيق العيد، حيث قال: «وممَّا قد يضعُف فيه[٥]: أنْ يكون مدرجًا في أثناء لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلم، لا سيما إنْ كان مقدَّمًا على اللفظ المروي، أو معطوفًا عليه بواو العطف، كما لو قال: «**مَنْ مَسَّ أُنْثَيَيْهِ وذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ**»[٦] بتقديم لفظ الأُنْثَيَيْن على الذَّكَر، فهاهنا يضعُف الإدارج؛ لِمَا فيه مِن اتصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو مِن لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلم»[٧].

---

(١) «سنن الترمذي» أبواب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (١/ ١٢٦ رقم ٨٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) «سنن النسائي» كتاب الغسل والتيمم، باب الوضوء من مس الذكر (١/ ٢١٦ رقم ٤٤٧).

(٣) «السنن الكبرى» جماع أبواب الحدث، باب في مس الأنثيين (١/ ٢١٦).

(٤) «الفصل للوصل» (١/ ٣٤٦).

(٥) أي: ومما قد يضعف فيه الحكم بالإدراج. كما في «النكت الوفية» للبقاعي (١/ ٥٤٠).

(٦) أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٠٢ رقم ٥١٦).

(٧) «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص: ٢٣).

قلت: وهذا الحديث الذي فيه تقديم لفظ الأُنْثَيَيْن على الذَّكَر قد رواه محمد بن دينار الطَّاحي، عن هشام بن عروة، وقد قال الحافظ بن حجر في الطاحي هذا: «صدوق، سيِّئ الحفظ، ورُمي بالقدر، وتغيَّر قبل موته»(١).

فالراجح أن روايته لهذا الحديث على هذه الصورة هي من سوء حفظه وتخليطه، فبعد أن أدرج كلام عروة في الحديث المرفوع قدَّم فيه، وأخرَّ، فكيف يُحتج به على صحة الإدراج؟!

وقد تعقَّب البقاعيُّ كلامَ ابن دقيق العيد بقوله: «قلتُ: وهذا الكلام ضعيف؛ فإنَّ مَن رواه كذلك يمكن أن يكون رواه بالمعنى، فقدَّم، وأخَّر، ظنًّا منه أنَّ ذلك كله من قول النبي –صلى الله عليه وسلم، ولو أدَّى لفظَ مَن نقله عنه كما قاله لكان المدرجُ آخرَ الخبر، وأمَّا مَن فصل فإنه فَهِم الأمرَ على ما هو عليه بقرينة، أو تصريح»(٢).

وقد نصَّ الدارقطني –فيما تقدم– أن محمد بن دينار قد وَهِم فيه، والله أعلم.

وممَّن نفى الإدراج – أيضًا– الإمام بن التركماني، فقال: «قلتُ: عبد الحميد(٣) هذا وثَّقه جماعة، واحتجَّ به مسلم، وقد زاد الرُّفْغ، وتقدَّم الحُكم للرافع لزيادته، كيف وقد تابعه على ذلك غيره؟ فروى الدارقطني هذا الحديث في بعض طرقه من جهة ابن جريج عن هشام، وفيه ذِكر الأُنْثَيَين. وكذا رواه الطبراني إلا أنه أدخل بين عروة وبُسرة: مروان، ولفظه: «**مَن مَسَّ ذَكَره أو أُنْثَيَيْه فَلْيَتَوَضَّأْ**» وتابع ابن جريج عبد الحميد ...»، ثم ذكر نحو ما ذكره الإمام ابن دقيق العيد (٤).

وفي كلامه رحمه الله مناقشات؛ أما قوله: «عبد الحميد هذا وثَّقه جماعة، واحتجَّ به مسلم»؛ فصحيح، ولكن قد ضعَّفه آخرون، منهم: يحيى بن سعيد

---

(١) «تقريب التهذيب» (ص: ٤٧٧ رقم ٥٨٧٠).

(٢) «النكت الوفية» (١/ ٥٤٠).

(٣) هو عبد الحميد بن جعفر أحد من أدرج كلام عروة في الحديث.

(٤) «الجوهر النقي» (١/ ١٣٧).

القطان[١]، وقال النسائي: «ليس بالقوي»[٢]، وقال ابن حبان: «كان يَهِمُ في الأحايين»[٣].

وأما قوله: «وقد زاد الرُّفْغ، وتقدَّم الحُكم للرافع لزيادته»؛ فليس ذلك على إطلاقه، إنما يُحكم للرافع والزائد إذا كان ثقة ثبتًا، ويُلجأ عند الاختلاف إلى الترجيح بالقرائن المحتفة بالخبر.

قال الحافظ بن عبد البر: «إنما تُقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه، وكان أحفظ، وأتقن ممن قصر، أو مثله في الحفظ؛ لأنه كأنه حديث آخر مستأنف، وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يُلتفت إليها»[٤].

وقال الحافظ بن حجر: «حاصل كلام الأئمة أنَّ الزيادة إنَّما تُقبل ممن يكون حافظًا متقنًا، حيث يستوي مع مَن زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عددًا منه، أو كان فيهم مَن هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ، ولو كان في الأصل صدوقًا، فإن زيادته لا تُقبل، وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق، والله أعلم»[٥].

فعبد الحميد صدوق في الأصل، لكنه غير حافظ، فزيادته غير مقبولة، لا سيما وقد خالف عددًا من الحفاظ تقدَّم ذِكرهم.

وأما رواية ابن جريج التي ذكرها ابن التركماني فقد بيَّن الدارقطني أنها وَهْم، وحكم عليها بالإدراج –أيضًا، وقد تقدَّم ذلك في بداية دراستي لهذه اللفظة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤١٨)، وفيه أن الثوري كان يضعفه أيضًا، ولكن من أجل القدر.

(٢) «الضعفاء والمتروكون» (ص: ٧٢ رقم ٣٩٦).

(٣) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٢١٠).

(٤) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٣/ ٣٠٦).

(٥) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٦٩٠).

الحديث الثاني:

قال الإمام بن أبي حاتم –رحمه الله : «ذكر أبي حديثًا رواه حفص بن عبد الله النيسابوري، عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة –رضي الله عنه.

وسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة –رضي الله عنه، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم : «**إذا استيقظ أحدُكم من منامه فليغسل كفَّيه ثلاثَ مرات قبل أن يجعلها في الإناء؛ فإنه لا يدري أين باتت يدُه، ثم ليغترف بيمينه من إنائه، ثم ليصبَّ على شماله، فليغسل مقعدتَه**»(١).

قال أبي: ينبغي أن يكون: «**ثم ليغترف بيمينه** ... » إلى آخر الحديث، من كلام إبراهيم بن طهمان؛ فإنه قد كان يصل كلامَه بالحديث، فلا يميِّزه المستمع»(٢).

* ذهب الإمام أبو حاتم الرازي –رحمه الله– إلى أن حفص بن عبد الله النيسابوري قد أدرج قول إبراهيم بن طهمان(٣): «ثم ليغترف بيمينه ... » إلى آخره في الحديث المرفوع؛ وذلك لأن إبراهيم بن طهمان كان يصل كلامَه بالحديث، فلا يميِّزه المستمع.

ورواية حفص هذه لم أجدها فيما لديَّ من مصادر، وقد قال الحافظ بن عبد الهادي بعد ذكره لكلام الإمام أبي حاتم: «ولم يُخرِّج هذا الحديثَ من هذا الوجه

---

(١) لم أجد هذه الرواية فيما لديَّ من مصادر، والله أعلم.

(٢) «علل الحديث» (١/ ٦٤٧ رقم ١٧٠).

(٣) هو إبراهيم بن طهمان الخراساني، قال الذهبي: من أئمة الإسلام، وفيه إرجاء. وقال ابن حجر: ثقة، يُغرِب، وتُكُلِّم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه، مات سنة ثمان وستين ومائة، روى له الجماعة. «الكاشف» (١/ ٢١٤ رقم ١٤٨)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٩٠ رقم ١٨٩).

أحدٌ من أهل الكتب الستة، ولم أره في «سنن الدارقطني»، ولا في «السنن الكبير» للبيهقي، والله أعلم»[١].

وحفص بن عبد الله النيسابوري قال فيه النسائي: «ليس به بأس»[٢].

وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق»[٣].

وقد أخرجه ابن المقرئ[٤]، وأبو نعيم[٥] من طريق الحسين بن حفص[٦]، عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا دون هذه الزيادة المدرجة.

وأخرجه أبو نعيم -أيضًا[٧] من طريق خالد بن نزار[٨]، عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم، ولم يَسُق لفظه.

والحديث معروف مشهور دون هذه الزيادة، وقد أخرجه مسلم[٩] من طريق عبد الأعلى، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعًا.

---

(١) «تعليقة على العلل لابن أبي حاتم» (ص: ٢٥٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٠).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص: ١٧٢ رقم ١٤٠٨).

(٤) «معجم ابن المقرئ» (ص: ١٩٤ رقم ٦٢٠).

(٥) «تاريخ أصبهان» (١/ ١٨٤).

(٦) الحسين بن حفص بن الفضل القاضي، قال ابن حجر: صدوق، مات سنة عشر ومائتين أو بعدها. «الكاشف» (١/ ٣٣٢ رقم ١٠٨٦)، و«تقريب التهذيب» (ص: ١٦٦ رقم ١٣١٩).

(٧) «المستخرج على صحيح مسلم» كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة (١/ ٣٣٣، رقم ٦٤٢).

(٨) خالد بن نزار الغساني الأيلي، قال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق، يخطئ، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين. «الكاشف» (١/ ٣٦٩ رقم ١٣٥٨)، و«تقريب التهذيب» (ص: ١٩١ رقم ١٦٨٢).

(٩) «صحيح مسلم» كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثًا (١/ ٢٣٣ رقم ٢٧٨).

وأخرجه البخاري[١] من طريق أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة كذلك.

الحديث الثالث:

روى ابن عدي من طريق مغيرة بن سقلاب، عن محمد بن إسحاق[٢]، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «**إذا كان الماء قُلَّتين من قِلال هَجَر**[٣] **لم ينجِّسه شيء**». وذكر أنهما فَرَقان[٤].

ثم قال: «وقوله في متن هذا: «**من قلال هجر**» غير محفوظ، ولم يُذكر إلا في هذا الحديث، من رواية مغيرة هذا عن محمد بن إسحاق»[٥].

* هذا الحديث رواه مغيرة بن سقلاب عن ابن إسحاق بإسناده، فزاد فيه: «**من قلال هجر**»، وروايته أخرجها البيهقي[٦].

ومغيرة بن سقلاب هو أبو بشر الحَرَّاني الجَزَري، قال فيه أبو حاتم الرازي: «هو صالح الحديث»[٧].

---

(١) «صحيح البخاري» كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترًا (١/ ٤٣ رقم ١٦٢).

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار، إمام المغازي، قال الذهبي: كان صدوقًا من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تُستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صحَّحه جماعة. وقال ابن حجر: صدوق، يدلِّس، ورُمي بالتشيع والقدر، مات سنة خمسين ومائة، ويقال: بعدها. «الكاشف» (٢/ ١٥٦ رقم ٤٧١٨)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٤٦٧ رقم ٥٧٢٥).

(٣) هَجَر، بفتحتين: بلد بقرب المدينة، وإليها تُنسب القلال على لفظها، فيقال: هجرية، وقلال هجر بالإضافة إليها. وقيل المراد: هجر التي بالبحرين، وصححه الحافظ ابن حجر. وينظر: «المصباح المنير» (٦٣٤/٢ – مادة: هـ ج ر)، و«التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز» (٧٧/١).

(٤) الفَرَق: مكيال معروف بالمدينة، وهو ستة عشر رطلًا. «مختار الصحاح» (ص: ٢٣٨– مادة: ف ر ق).

(٥) «الكامل» ترجمة مغيرة بن سقلاب (٩/ ٥٧٥).

(٦) «الخلافيات» (١/ ٥٠٦– ٥٠٧ رقم ٩١١، ٩١٢).

(٧) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٢٤).

وقال أبو زرعة الرازي: «هو جزري، ليس به بأس»[١].

وقال أبو جعفر النُّفيلي الحَرَّاني[٢]: «لم يكن مؤتمنًا على حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم»[٣].

وقال علي بن ميمون الرقِّي[٤]: «كان يسوَى بعرة»[٥].

وقال ابن حبان: «كان ممن يُخطئ، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، فغلب على حديثه المناكير والأوهام؛ فاستحق الترك»[٦].

وقال ابن عدي: «منكر الحديث»[٧].

وضعَّفه الدارقطني[٨].

فقد جرحه أكثر الحفاظ، وجاء الجرح مفسَّرًا في بعض أقوالهم، كما في قول ابن حبان، ولم يُثنِ عليه إلا الحافظان: أبو زرعة، وأبو حاتم– الرازيان، والجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل[٩].

وقد أبدى المعلِّمي اليماني أسبابًا أخرى لترجيح قول من جرحه، فقال –رحمه الله: «أقول: الرواي الذي يطعن فيه محدِّثو بلده طعنًا شديدًا لا يزيده ثناء بعض

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٢٤).

(٢) عبد الله بن محمد بن علي بن نُفيل أبو جعفر النُّفيلي الحراني، قال ابن حجر: ثقة، حافظ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. «الكاشف» (١/ ٥٩٥ رقم ٢٩٦٣)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٣٢١ رقم ٣٥٩٤).

(٣) «الكامل» (٩/ ٥٧٣).

(٤) علي بن ميمون الرقي العطار، قال الذهبي: وثَّقه أبو حاتم. وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ست وأربعين ومائتين. «الكاشف» (٢/ ٤٨ رقم ٣٩٧٢)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٤٠٦ رقم ٤٨٠٥)

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٦١١)، وفي «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٦٨): «كان لا يسوى بعرة».

(٦) «المجروحين» (٢/ ٣٤٠).

(٧) «الكامل» (٩/ ٥٧٣).

(٨) «لسان الميزان» (٨/ ١٣٤).

(٩) ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٩٤)، و«نزهة النظر» (ص: ١٣٩).

الغرباء عليه إلا وهنًا؛ لأن ذلك يُشعر بأنه كان يتعمد التخليط، فتزيَّن لبعض الغرباء، واستقبله بأحاديث مستقيمة، فظن أن ذلك شأنه مطلقًا، فأثنى عليه، وعرف أهل بلده حقيقة حاله.

وهذه حال المغيرة هذا؛ فإنه جَزَري، أسقطه محدِّثو الجزيرة، فقال أبو جعفر النُّفيلي: لم يكن مؤتمنًا. وقال علي بن ميمون الرقي: كان لا يسوى بعرة.

وأبو حاتم وأبو زرعة رازيان كأنهما لقياه في رحلتهما، فسمعا منه، فتزيَّن لهما كما تقدم، فأحسنا به الظن، وقد ضعَّفه ممن جاء بعد ذلك الدارقطني وابن عدي؛ لأنهما اعتبرا أحاديثه.

وحسبك دليلًا على تخليطه هذا الحديث؛ فإن الناس رَوَوْه عن ابن إسحاق عن ابن عبد الله بن عمر عن أبيه، ولا ذِكر فيه لقلال هجر، ولا للتقدير، فخلَّط فيه المغيرة ما شاء»[(١)].

وهذه الزيادة قد تفرَّد بها هذا المجروح، فهي غير محفوظة، كما قال ابن عدي.

وقال الحافظ ابن حجر عن حديث المغيرة هذا: «غير صحيح»[(٢)].

بل بيَّن ابن عدي –وتقدم في كلام المعلمي –أيضًا– أنه أخطأ في الإسناد كذلك، وسلك الجادة، فقال: «والمغيرة ترك طريق الحديث، وقال: عن ابن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر. وكان هذا أسهل عليه، ومحمد بن إسحاق يرويه عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عمر[(٣)]»[(٤)].

---

(١) «التنكيل» (٢/ ٧٦٣).

(٢) «التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز» (١/ ٣١- ٣٢).

(٣) كذا، وسيأتي أن ابن إسحاق إنما يرويه عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عمر.

(٤) «الكامل» (٩/ ٥٧٤).

وقال الدارقطني: «روي عن مغيرة بن سقلاب، عن ابن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، وهو وهم. والصواب: عن ابن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه»[١].

وقد رواه جماعة من الثقات عن ابن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير[٢]، عن عبيد الله بن عبد الله[٣]، عن ابن عمر مرفوعًا – كما قال الدارقطني– دون هذه الزيادة، منهم:

١– يزيد بن هارون، وروايته أخرجها أحمد[٤]، وابن ماجه[٥]، والدارمي[٦].

٢– عبدة بن سليمان[٧]، وروايته أخرجها أحمد[٨]، والترمذي[٩].

(١) «العلل» (١٢/ ٣٧٢ رقم ٢٧٩٩).

(٢) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي، قال ابن حجر: ثقة، مات سنة بضع عشرة ومائة. «الكاشف» (٢/ ١٦١ رقم ٤٧٦٦)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٤٧١ رقم ٥٧٨٢).

(٣) أبو بكر عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، قال ابن حجر: ثقة، مات سنة ست ومائة. «الكاشف» (١/ ٦٨٢ رقم ٣٥٦٣)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٣٧٢ رقم ٤٣١٠).

(٤) «مسند أحمد» (٨/ ٤٢٢ رقم ٤٨٠٣).

(٥) «سنن ابن ماجه» كتاب الطهارة وسننها، باب مقدار الماء الذي لا ينجس (١/ ١٧ رقم ٥١٧).

(٦) «سنن الدارمي» كتاب الطهارة، باب قدر الماء الذي لا ينجس (١/ ٥٦٩ رقم ٧٥٨).

(٧) عبدة بن سليمان الكلابي، قال ابن حجر: ثقة، ثبت، مات سنة سبع وثمانين ومائة، وقيل: بعدها. «الكاشف» (١/ ٦٧٧ رقم ٣٥٢٦)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٣٦٩ رقم ٤٢٦٩).

(٨) «مسند أحمد» (٨/ ٢١١ رقم ٤٦٠٥).

(٩) «سنن الترمذي» كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء (١/ ٩٧ رقم ٦٧).

٣- أبو معاوية[١]، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة[٢].

٤- عبد الرحيم بن سليمان[٣]، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة[٤].

٥- يزيد بن زُرَيع[٥]، وروايته أخرجها أبو داود[٦].

وهذا يدل على وهاء هذه الزيادة؛ لتفرد هذا المجروح بها دون سائر ثقات أصحاب ابن إسحاق.

وقد جاءت هذه الزيادة من وجه آخر:

قال الإمام الشافعي في «مسنده»: أخبرنا مسلم بن خالد[٧]، عن ابن جريج بإسناد لا يحضرني ذكره، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «**إذا كان الماء قلتين لم يحمل نَجَسًا**»، وقال في هذا الحديث: «**بقلال هَجَر**»[٨].

---

(١) محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي، قال الذهبي: ثبت في الأعمش، وكان مرجئًا. وقال ابن حجر: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِم في حديث غيره، وقد رُمي بالإرجاء، مات سنة خمس وتسعين ومائة، روى له الجماعة. «الكاشف» (٢/ ١٦٧ رقم ٤٨١٦)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٤٧٥ رقم ٥٨٤١).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» كتاب الطهارات، الماء إذا كان قلتين أو أكثر (١/ ١٣٣ رقم ١٥٢٥).

(٣) أبو علي عبد الرحيم بن سليمان الكناني، قال الذهبي: ثقة حافظ مصنف. وقال ابن حجر: ثقة له تصانيف، مات سنة سبع وثمانين ومائة، روى له الجماعة. «الكاشف» (١/ ٦٥٠ رقم ٣٣٥٦)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٣٥٤ رقم ٤٠٥٦).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» كتاب الطهارات، الماء إذا كان قلتين أو أكثر (١/١٣٣ رقم ١٥٢٥).

(٥) أبو معاوية يزيد بن زُرَيع، قال ابن حجر: ثقة، ثبت، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، روى له الجماعة. «الكاشف» (٢/ ٣٨٢ رقم ٦٣٠١)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٦٠١ رقم ٧٧١٣).

(٦) «سنن أبي داود» كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء (١/ ١٧ رقم ٦٤).

(٧) مسلم بن خالد المخزومي مولاهم، المكي، المعروف بالزنجي، قال الذهبي: وثّق وضعّفه أبو داود؛ لكثرة غلطه. وقال ابن حجر: فقيه، صدوق، كثير الأوهام، مات سنة تسع وسبعين ومائة أو بعدها. «الكاشف» (٢/ ٢٥٨ رقم ٥٤١٣)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٥٢٩ رقم ٦٦٢٥).

(٨) «مسند الشافعي» (١/ ٢٢ رقم ٣٧ - ترتيب السندي).

وقد ذكر ابن الأثير[١] والرافعي[٢] في شرحهما على «مسند الشافعي» أن الإسناد الذي لم يحضر الإمام الشافعي –رحمه الله– هو ما رواه ابن جريج، عن محمد بن يحيى، أن يحيى بن عُقَيل[٣] أخبره، أن يحيى بن يَعْمَر[٤] أخبره، أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: «**إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسًا ولا بأسًا**». قال: فقلت ليحيى بن عُقَيل: قلال هجر؟ قال: قلال هجر.

وقد أخرجه أبو بكر النيسابوري[٥] – ومن طريقه الدارقطني[٦] والبيهقي[٧]– عن حجاج بن محمد المِصِّيصي[٨]، عن ابن جريج به.

وهو حديث مرسل ضعيف؛ يحيى بن يعمر تابعي لم يدرك النبي –صلى الله عليه وسلم، قال ابن الأثير: «وهذا الحديث مرسل، فإن يحيى بن يعمر تابعي

---

(١) «الشافي في شرح مسند الشافعي» (١/ ٨٧).

(٢) «شرح مسند الشافعي» (٣/ ٦٢).

(٣) يحيى بن عُقيل –بالتصغير– البصري، نزيل مرو، قال الذهبي وابن حجر: صدوق. «الكاشف» (٢/ ٣٧٢ رقم ٦٢١٦)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٥٩٤ رقم ٧٦١٠).

(٤) هو يحيى بن يَعْمَر –بفتح التحتانية والميم– البصري، نزيل مرو، وقاضيها، قال الذهبي: ثقة، مقرئ، مفوَّه. وقال ابن حجر: ثقة، فصيح، وكان يرسل، مات قبل المائة وقيل: بعدها، روى له الجماعة. «الكاشف» (٢/ ٣٧٩ رقم ٦٢٧٣)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٥٩٨ رقم ٧٦٧٨).

(٥) «الزيادات على كتاب المزني» كتاب الطهارة، باب قدر الماء الذي ينجس والذي لا ينجس (ص: ٢١٥ رقم ١٦).

(٦) «سنن الدارقطني» كتاب الطهارة، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١/ ٢٣ رقم ٣٢).

(٧) «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، جماع أبواب الماء الذي ينجس والذي لا ينجس، باب قدر القلتين (١/ ٣٩٨ رقم ١٢٥١).

(٨) أبو محمد حجاج بن محمد المِصِّيصي الأعور، قال ابن حجر: ثقة، ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، مات ببغداد سنة ست ومائتين، روى له الجماعة. «الكاشف» (٣١٣/١ رقم ٩٤٢)، و«تقريب التهذيب» (ص: ١٥٣ رقم ١١٣٥).

مشهور ...»[١].

ومحمد بن يحيى؛ قال فيه ابن حجر: «مجهول»[٢].

وقد ضعَّف هذا الحديثَ الدارقطني فقال: «وروي عن ابن جريج بإسناد مرسل عن النبي –صلى الله عليه وسلم: «**إذا كان الماء قلتين من قلال هجر لم ينجس**» والتوقيت غير ثابت»[٣].

وقال ابن التركماني: «في هذا أشياء: أحدها: أنه مرسل. الثاني: أن محمد ابن يحيى يحتاج إلى الكشف عن حاله»[٤].

هذا، ومع ضعف هذا الحديث المرسل فإنه قد بيَّن أن هذه الزيادة: «**من قلال هجر**» ليست من كلام النبي –صلى الله عليه وسلم، إنما هي من كلام يحيى بن عُقَيل، أدرجها بعض الرواة في الحديث.

وقد بيَّن هذا –أيضًا– عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج، فقد جاء في «مصنفه»: «عن ابن جريج قال: حُدِّثت أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: «**إذا كان الماء قُلَّتين لم يحمل نَجَسًا ولا بأسًا**». قال ابن جريج: زعموا أنها قلال هَجَر»[٥].

وقد ذكر ابن المنذر رواية عبد الرزاق هذه، ثم قال: «فالحديث في نفسه مرسل، لا تقوم به حجة، وقد فصل ابن جريج بين الحديثين، وبيَّن من قال برأيه

---

(١) «الشافي في شرح مسند الشافعي» (١/ ٨٨).
(٢) «التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز» (١/ ٣١).
(٣) «علل الدارقطني» (١٢/ ٣٧٣ رقم ٢٧٩٩).
(٤) «الجوهر النقي» (١/ ٢٦٤) باختصار.
(٥) «مصنف عبد الرزاق» (١/ ٧٩ رقم ٢٥٨، ٢٥٩).

حيث قال: «زعموا»، وقوله: «زعموا» حكاية عمن لم يُسمِّه، ولو سمَّاه بعد أن يكون من أهل عصره لم يكن حجة، ولو كان الذي أخبره ثقة ...» [١].

وقال ابن التركماني بعد ذكره لرواية الإمام الشافعي: «قوله: «وقال في الحديث: بقلال هجر»، يوهم أنه من لفظ النبي -صلى الله عليه وسلم، والذي وُجد في رواية ابن جريج أنه قول يحيى بن عُقَيل، ويحيى هذا ليس بصحابي؛ فلا تقوم بقوله حجة»[٢].

(١) «الأوسط» (١/ ٢٧١).

(٢) «الجوهر النقي» (١/ ٢٦٣). وينظر: «المحلى» (١/ ١٥٧- ١٥٨)، و«التمهيد» (٢٤/ ١٨-١٩)، و«نصب الراية» (١/ ١١٠-١١١)، و«البدر المنير» (١/ ٤١٣ وما بعدها).

الخاتمة

بعد هذا التطواف في أرجاء هذا البحث وجَنباته يجدر بي أن أختم الكلام بأهم النتائج التي توصلت إليها، ثم أُتبعها بأهم التوصيات:

أولًا: أهم النتائج:

١- يُعرف الإدراج في المتن بعدة أمور، منها: أن تأتي رواية مميِّزة لهذه الزيادة، وفاصلة لها عن الكلام المرفوع، أو أن تأتي رواية ليس فيها الزيادة، أو أن ينصَّ أحد الحفاظ النقاد على الإدراج، مع قرينة تؤيد ذلك.

٢- عند اختلاف الرواة في كون لفظة ما هل هي من الحديث المرفوع، أو مدرجة من قول بعض الرواة؟ فإن الذي ميَّز اللفظة المدرجة هو الذي زاد، وزيادته مقبولة.

٣- من قرائن الترجيح عند اختلاف الرواة في الإدراج وعدمه: العدد، والحفظ، وعدم سلوك الجادة.

ثانيًا: أهم التوصيات:

١- جمع الألفاظ التي وُصفت بالإدراج في جميع متون السنة النبوية، ودراستها وتحرير القول فيها.

٢- دراسة أثر الإدراج في اختلاف الفقهاء.

هذا، وبالله التوفيق، وصلِّ اللهم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلِّم، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١. **الآحاد والمثاني**، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٢. **أحاديث إسماعيل بن جعفر**، المؤلف: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، دراسة وتحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السفياني، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى: ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٣. **أسد الغابة**، المؤلف: أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم، ابن الأثير الجزري، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٤. **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٥. **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى– ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٦. **البحر المحيط في أصول الفقه**، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٧. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المحقق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، الناشر:

دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

٨. **تاج العروس من جواهر القاموس**، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: وزارة الإعلام بالكويت، الطبعة: الثالثة مصورة ١٤١٤هـ.

٩. **تاريخ أصبهان**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٠. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

١١. **التذكرة في علوم الحديث**، المؤلف: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ابن الملقن، ضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار عمار، عمَّان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٢. **تعليقة على العلل لابن أبي حاتم**، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

١٣. **تفسير القرآن العظيم**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٤. **تقريب التهذيب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٥. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة الأوقاف بالمغرب، سنة ١٣٨٧هـ.

١٦. **التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

١٧. **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى ابن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٨. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ– ١٩٨٠م.

١٩. **توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار**، المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، المحقق: محمد محب الدين أبو زيد، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى: ١٤٣٢هـ.

٢٠. **الجرح والتعديل**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة

المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م.

٢١. **الجوهر النقي على سنن البيهقي**، المؤلف: علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني، الشهير بابن التركماني، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة ولا تاريخ.

٢٢. **الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه**، المؤلف: أبو بكر البيهقي، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود النحال، الناشر: الروضة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.

٢٣. **رفع اليدين في الصلاة**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: أحمد الشريف، الناشر: دار الأرقم، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.

٢٤. **الزيادات على كتاب المزني**، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، دراسة وتحقيق: الدكتور خالد بن هايف بن عريج المطيري، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٢٥. **سنن ابن ماجه**، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢٦. **سنن أبي داود**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٢٧. **سنن الترمذي**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، وأكمله آخرون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٢٨. **سنن الدارقطني**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م.

٢٩. **سنن الدارمي**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠ م.

٣٠. **السنن الصغرى للنسائي**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣١. **السنن الكبرى**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.

٣٢. **الشافي في شرح مسند الشافعي**، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد الجزري ابن الأثير، المحقق: أحمد بن سليمان – أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولي، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٣٣. **شرح التبصرة والتذكرة**، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٣٤. **شرح ألفية السيوطي**، المؤلف: الشيخ محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٣٥. **شرح ألفية السيوطي**، المؤلف: محمد محيي الدين عبد الحميد، تعليق: طارق ابن عوض الله، الناشر: دار ابن عفان– القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٣٦. **شرح الكوكب المنير**، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي، المحقق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٣٧. **شرح مسند الشافعي**، المؤلف: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني المحقق: وائل بكر زهران، الناشر: وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٣٨. **صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)**، المؤلف: أبو حاتم محمد بن حبان البستي، ترتيب: الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي، حققه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٩. **صحيح البخاري** (الجامع المسند الصحيح المختصر)، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، المحقق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار

طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٠. **صحيح مسلم** (المسند الصحيح المختصر)، المؤلف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى مصورة، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

٤١. **الضعفاء**، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، المحقق: أبو يحيى الحداد، الناشر: دار التأصيل، الطبعة: الأولى ٢٠١٣م.

٤٢. **الضعفاء والمتروكون**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٣. **علل الحديث**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د: سعد بن عبد الله الحميد، و د: خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م.

٤٤. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، المجلدات من ١ إلى ١١، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، والمجلدات من ١٢ إلى ١٥، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٤٥. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٤٦. **الفصل للوصل المدرج في النقل**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٧. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٨. **الكامل في ضعفاء الرجال**، المؤلف: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، المحقق: مازن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ هـ.

٤٩. **لسان الميزان**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٥٠. **المجروحون**، المؤلف: محمد بن حبان البُستي، الناشر: دار الصميعي - الرياض، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥١. **المحلى بالآثار**، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٥٢. **مختار الصحاح**، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٣. **المستدرك على الصحيحين**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥٤. **مسند أحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٥. **مسند الإمام الشافعي**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي الشافعي، رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، تولى نشره وتصحيحه: السيد يوسف علي الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

٥٦. **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، المحقق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٧. **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، المؤلف: أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، حققه: مرزوق على إبراهيم، الناشر: دار الوفاء- المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥٨. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

٥٩. **المصنف في الأحاديث والآثار**، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦٠. **المصنف**، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٦١. **المعجم الأوسط**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة، ١٩٩٥م.

٦٢. **المعجم الكبير**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

٦٣. **المعجم**، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني، المشهور بابن المقرئ، تحقيق: عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

٦٤. **معرفة علوم الحديث**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري، المعروف بابن البيع، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٦٥. **مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث)**، المؤلف: عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي، المحقق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، الناشر: دار المعارف، ١٩٨٩م.

٦٦. **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، المؤلف: أبو بكر كافي، الناشر : دار ابن حزم– بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م.

٦٧. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة العالمية – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٦٨. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٩. **نصب الراية لأحاديث الهداية**، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت - دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٠. **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧١. **النكت على كتاب ابن الصلاح**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٧٢. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.